

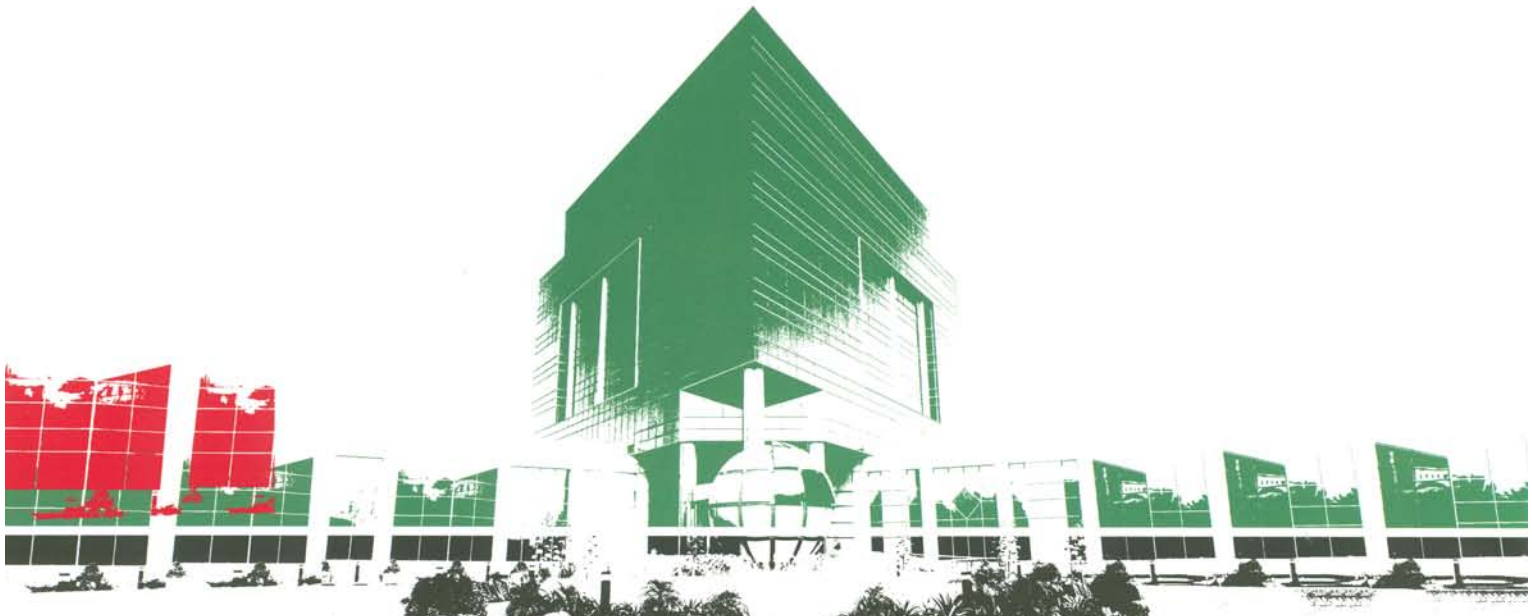
نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الاثنين ٢٦ ديسمبر ٢٠١١ - السنة الثامنة عشرة - العدد (٤٧٤٥)



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research





تعزيز التوافق الوطني الفلسطيني

إقدام الفصائل الفلسطينية المختلفة، بما فيها حركة «فتح» و«حماس»، على عقد اجتماع للإطار القيادي المؤقت لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» في القاهرة مؤخراً، وذلك للمرة الأولى منذ إنشاء هذا الإطار في عام ٢٠٠٥، بحضور كل من الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، يمثل خطوة مهمة على طريق تعزيز التوافق الوطني الفلسطيني، ودفع مشروع المصالحة الوطنية الفلسطينية إلى الأمام، لأنه يهدد لضم حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» إلى «منظمة التحرير» لتتحول إلى إطار وطني جامع للقوى الفلسطينية كلها، ومن ثم تقوية الموقف الفلسطيني، ورفده بالمزيد من الدعم في الدفاع عن الحقوق المشروعة.

اجتماع القاهرة الأخير عكس إدراكاً من قبل التيارات الفلسطينية المختلفة لضرورة التوحد باعتباره الطريق الوحيد لإيجاد صوت فلسطيني مسموع على الساحتين الإقليمية والدولية، وعبر عن تحمُّ واضح لإسرائيل، التي عملت خلال الفترة الماضية بكل قوة على منع المصالحة الفلسطينية، والحيلولة دون الحوار بين «فتح» و«حماس» بل إصدار التهديدات في كل مرة يحدث فيها نوع من التقارب أو الالتقاء بين الجانبين. لقد حاولت حكومة بنيامين نتنياهو أن تصوّر المصالحة الفلسطينية على أنها تهديد لعملية السلام! وخيرت السلطة الوطنية الفلسطينية بين الحوار مع «حماس» والسلام، لكن الفلسطينيين من خلال الخطوة المهمة الأخيرة التي أقدموا عليها في القاهرة وجهوا رسالة مهمة إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها أن الشقاق بين قواهم المختلفة، مهما كانت شدته أو طالت مدته، يبقى مؤقتاً لأن المصير واحد، والتحدّي واحد، والخطر واحد، فضلاً عن أن القضية واحدة.

لقد قدّم الانقسام الفلسطيني بين حركتي «فتح» و«حماس» منذ عام ٢٠٠٧ أكبر خدمة لإسرائيل التي عملت على استغلاله لتنفيذ مخططاتها الهادفة إلى تهويد القدس، وتوسيع المستوطنات، وفرض أمر واقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشويه صورة النضال الفلسطيني على الساحة الدولية، وزعم عدم وجود شريك على الجانب الآخر يمكن التعامل معه في عملية السلام، والآن فإن السبيل الوحيد لاستعادة الزخم إلى القضية الفلسطينية، وإسماع صوتها في العالم هو التضامن بين الفلسطينيين أنفسهم، وإعادة توحيد صفوفهم في ظل هذه المرحلة الحرجة التي تمرّ بها قضيتهم، وقد بدأت الخطوة الأولى على هذا الطريق في القاهرة، والأمل أن تتبعتها خطوات وخطوات خلال الفترة المقبلة، وأن تتحول التفاهات النظرية إلى مواقف وسياسات وقرارات عملية، وتتحوّل الإرادة السياسية إلى برامج وخطط عمل، لأن المهم هو تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتطبيقه، حيث شهدت السنوات الماضية تفاهات واتفاقات عديدة في إطار مشروع المصالحة الوطنية الفلسطينية، لكنها تعثرت وتعطلت عند أول اختبار تتعرض له، ومن ثم زال أثرها، وطويت صفحاتها، بينما استمرت الخلافات في التفاقم والتزايد.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المنسق العام

علي سالم العامري

المستشار العلمي

د. محمود أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاتة ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. أشرف العيسوي

علي صالح

علاء جمعة

هدى البلوشي

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز





الإمارات اليوم

تفاعل مع قضية التوطين

تفاعلت اللجنة المؤقتة للتوطين في «المجلس الوطني الاتحادي» مؤخراً بشكل عملي مع قضية التوطين، ووضعت يدها على الصعوبات التي تحول دون تنفيذ توجهات الدولة الخاصة بتوطين الوظائف في مختلف المجالات، فقد اعتبرت أن موقف العديد من مؤسسات القطاع الخاص يعدّ العامل الرئيسي الذي يعوق تعيين المواطنين والمواطنات، نظراً إلى ما تقدّمه من نظرة سلبية حول كفاءة المواطنين، وقدرتهم على القيام بمهام الوظائف بالشكل المطلوب.

إن تحديد الصعوبات التي تواجه جهود التوطين في الدولة لا شك أنه أمر بنطوي على قدر كبير من الأهمية، لأن أولى خطوات العلاج هي تحديد أوجه القصور، وهذا ما تسعى إليه اللجنة المؤقتة في «المجلس الوطني الاتحادي»، التي تستعد لإعداد تقرير مفصّل يتضمن توصيات ومقترحات لمعالجة «ملف التوطين». ما يدعو إلى التفاؤل هنا أن هذه اللجنة تتبع الأسلوب العلمي في دراسة هذه القضية الحيوية، إذ إنها لا تكتفي بتحديد المشكلات فحسب، وإنما تسعى إلى تقديم الحلول لها، وتستعين في ذلك بآراء الخبراء والمتخصصين في مجال الموارد البشرية، بهدف الخروج بمقترحات عملية تسهم في معالجة ملف التوطين في القطاعين الحكومي والخاص.

لقد اتخذت الدولة في الآونة الأخيرة العديد من الخطوات المهمة لتنفيذ سياسة التوطين، ولعلّ مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في شهر فبراير الماضي بتأسيس «صندوق خليفة لتمكين التوطين» من أجل تعزيز مسيرة التوطين في الدولة، من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لدعم برامج وسياسات تشجّع المواطنين على الالتحاق بسوق العمل، خاصة في القطاع الخاص، تعكس أولوية هذه القضية في دائرة اهتمامات الدولة، فهذا الصندوق، كما هو معلن، سيتكفل بنحو ٢٠٪ من الأجر الذي سيحصل عليه المواطن الذي يتم تعيينه في منشآت القطاع الخاص، خلال العام الأول من تعيينه، بالإضافة إلى تحمّله المصروفات جميعها لعمليات التدريب والتأهيل التي يحتاج إليها صاحب العمل للمواطنين. يبقى إذاً تفاعل مؤسسات القطاع الخاص مع مثل هذه المبادرات بنوع من الجدّة، بأن تتخلى عن ممارساتها السلبية، وأن تنخرط في التوطين الحقيقي، لا التوطين الرمزي، الذي يضمن للمواطنين الاستقرار والترقي الوظيفي، خاصة أن المعطيات الراهنة تسير في اتجاه دعم سياسة التوطين، سواء لجهة تطّلع المواطنين إلى الانخراط في الوظائف المتاحة حتى لو كانت في القطاع الخاص، أو لجهة وجود العديد من المؤسسات الحكومية التي تعمل على تدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في مختلف المجالات التي يتيحها سوق العمل في الدولة، فمثلاً يتيح «مجلس أبوظبي للتوطين» خدمات مختلفة للإماراتيين الباحثين عن عمل مع مختلف المهارات والمؤهلات العلمية، تتضمن تقويم الباحثين عن العمل، والإرشاد المهني والوظيفي، والتدريب المهني، والتأهيل الوظيفي، وتطوير المهارات، بالإضافة إلى عدد من برامج التوظيف المتخصصة.

* الإمارات اليوم

٢ تفاعل مع قضية التوطين



٣ * أهم الأحداث



* تقارير وتحليلات

٤ المناورات الإيرانية.. قراءة في الأبعاد والرسائل
على خلفية التصعيد السياسي ومحاولات التهدئة.. مسارات

٥ الأزمة السياسية في العراق

٦ فرص نجاح مهمة بعثة مراقبي «الجامعة العربية» في سوريا

٧ أوجه سلبية لأسواق المال العربية

٨ في رحلة المحافظة على بيئة نظيفة: إلى من تنحاز الصين.. إلى الولايات المتحدة أم إلى أوراسيا؟



* أخبار الساعة حول العالم

طهران

٩ بدء تسجيل المرشحين في الانتخابات البرلمانية الإيرانية

إسلام آباد

٩ الحكومة الباكستانية تنتقد الجيش بشكل لافت للنظر

سنيول

١٠ كوريا الجنوبية تبني غواصات للبحرية الإندونيسية

١٠ تنامي التعاون الاقتصادي بين كوريا الشمالية والصين

١١ «مودين» تقي على التصنيف الائتماني لكوريا الجنوبية

١١ كوريا الشمالية تتعهد بالتمسك بالزعيم الجديد «قاتلاً أعلى»

للبلاد

موسكو

١٢ احتجاجات عارمة في موسكو

طوكيو

١٢ اليابان تزيد ميزانية المساعدات الخارجية

باريس

١٣ «ليبراسيون»: من يقف وراء تفجيرات دمشق؟

كانبيرا

١٣ وزارة الخزانة الأسترالية تتعهد بالانفتاح إعلامياً



* شؤون اقتصادية



* عرض كتاب:

١٥ الحكومة الإلكترونية: النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية..





أهم الأحداث

إسرائيل تشكك في تعهد أوروبا بمنع إيران من الحصول على سلاح نووي

شكك وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليرمان، أمس، في التزام أوروبا بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية. وقال ليرمان في كلمة ألقاها أمام دبلوماسيين إسرائيليين «للأسف انطباعي هو أن بعض دول أوروبا وشخصيات كبيرة هناك تتحدث عن العقوبات هادفة إلى تهدة إسرائيل أكثر مما تهدف إلى وقف البرنامج النووي الإيراني». وأضاف ليرمان «وأقول لكم صادقاً إنه لا حاجة إلى تهدهتنا.. أي قرار نتخذه سيكون متوازناً ومدروساً». ودعا ليرمان في كلمته أوروبا إلى اتخاذ «قرارات شجاعة» وفورية بشأن إيران قائلاً «هذا ما نتوقه من المجتمع الدولي». وفي وقت سابق من هذا الشهر حث وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أوروبا على فرض عقوبات معوقة على إيران قائلاً إن «الوقت حان لاتخاذ خطوات عاجلة و متماسكة ومعوقة».

المعارضة السورية تدعو «الجامعة العربية» إلى إشراك الأمم المتحدة

قال زعيم حركة المعارضة الرئيسية السورية، برهان غليون، إن على «جامعة الدول العربية» إشراك الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لوقف القمع الدموي ضد المتظاهرين في سوريا، حيث تقوم قوات الأمن السورية بالمضي قدماً في شن مدهامات واعتقالات في أنحاء البلاد. وقام برهان غليون، رئيس «المجلس الوطني» السوري ومقره باريس بهذه المطالبة بينما شكّل مسؤولو «الجامعة العربية» فرق مراقبة ضمن خطتهم لإنهاء تسعة أشهر من الاضطرابات التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٥٠٠٠ شخص، وفقاً للأمم المتحدة. وتعتقد جماعات المعارضة أن «الجامعة العربية» ليست قوية بما فيه الكفاية لحل الأزمة.

أمريكا تدعو إلى الحوار في العراق لحل الأزمة السياسية

أجرى جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، اتصالاً هاتفياً، أمس، برئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، لبحث العنف في بغداد والأزمة السياسية التي تفجرت في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية من العراق. ويجري مسؤولون أمريكيون ودبلوماسيون وسياسيون محادثات مضمينة لنزع فتيل الأزمة التي تهدد بإعادة العراق إلى صراع طائفي. وبعد أسبوع واحد فقط من انسحاب آخر جندي أمريكي من العراق تهدد هذه الأزمة بتصدع الائتلاف الحكومي الذي تتوزع فيه المناصب والوزارات بين «الائتلاف الوطني» العراقي الشيعي و«كتلة العراقية» المدعومة من السنة والحركة السياسية الكردية.

مصر: «المجلس العسكري» الحاكم يدرس التعجيل بالانتخابات وتسليم السلطة

يدرس «المجلس العسكري» الحاكم في مصر، الذي يدير شؤون البلاد لفترة انتقالية، خطة للتعجيل بمراحل الانتخابات المتبقية لسرعة تسليم السلطة. ونقلت وكالة «رويترز» عن عضو في «المجلس الاستشاري»، الذي شكّله «المجلس العسكري» مؤخراً، أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة» يدرس اقتراحاً من «المجلس الاستشاري» بالإسراع في الانتخابات التشريعية لتنتهي قبل الموعد المحدد بأسبوعين بما يعجل بتسليم السلطة للمدنيين. وقال شريف زهران، عضو «المجلس الاستشاري»، الذي تشكل حديثاً لتقديم النصح إلى «المجلس العسكري» خلال الفترة الانتقالية لـ «رويترز» إن «المجلس العسكري» يدرس تقليص المدة المقررة لانتخابات «مجلس الشورى» أسبوعين لتنتهي يوم ٢٢ فبراير المقبل. وأضاف أن القضاة الذين يشرفون على الانتخابات وافقوا على فكرة اختصار مراحل انتخاب «مجلس الشورى» إلى مرحلتين بدلاً من ثلاث.

آلاف الثوار الليبيين ينضمون إلى الجيش النظامي

سينضم آلاف الثوار الليبيين إلى الجيش النظامي ابتداءً من شهر يناير المقبل، حسب ما صرح وزير الدفاع الليبي أمس. ومع أن «المجلس الوطني الانتقالي» كان قد حدد مهلة للمسلّحين للانسحاب من شوارع العاصمة طرابلس هذا الأسبوع فإن المجموعات المسلحة ما زالت تحرس بعض المنشآت وتقيم الحواجز في أنحاء مختلفة من المدينة. وقد منح غياب الجيش النظامي والشرطة المجموعات المسلحة مساحة من حرية الحركة والنشاط وأدى أحياناً إلى وقوع صدامات بينها.

نائب الرئيس اليمني يدعو إلى هدنة بعد قتل محتجين

دعا نائب الرئيس اليمني، الذي يتولى سلطات رئيس الدولة، أمس، أنصار علي عبدالله صالح وخصومه إلى هدنة بعد أن قتلت قوات صالح تسعة من المحتجين المطالبين بحاكمته. وفتحت قوات، قال شهود إنها من الوحدات الموالية لصالح، النار على عشرات الآلاف من المحتجين لدى اقترابهم من المجمع الرئاسي في صنعاء أول من أمس. وبعد اشتباكات عنيفة في صنعاء تحاول الحكومة الفصل بين قوات صالح من جانب والوحدات المنشقة عن الجيش وميليشيات قبلية من جانب آخر.



تنطوي المناورات العسكرية الإيرانية حول «مضيق هرمز» على العديد من الرسائل والأبعاد المهمة، سواء من حيث توقيتها أو مضمونها أو المنطقة التي تجرى فيها.

ظل حديث عن احتمال الاتجاه إلى فرض حظر على صادرات النفط الإيرانية، ومن ثم فإنها تريد من خلالها إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة بأن أي استهداف عسكري لها أو منعها من تصدير نفطها سوف يعني إغلاق «مضيق هرمز» ومن ثم تعطيل صادرات النفط من خلاله بما سيؤدي إلى متاعب كبيرة للاقتصاد العالمي الذي يعاني مشكلات معقدة خلال الفترة الحالية. وكانت تقديرات غربية قد شككت خلال الفترة الأخيرة في قدرة إيران على إغلاق المضيق لفترة طويلة وقللت من النتائج السلبية لهذا الإغلاق، ويبدو أن طهران عبر هذه المناورات تريد أن تؤكد قدرتها على فعل ذلك، وهذا ما أشار إليه بوضوح قائد القوات البحرية الإيرانية عبر تأكيده أن القوات الإيرانية تسيطر سيطرة كاملة على «هرمز» وتستطيع إغلاقه إذا ما تلقت أوامر بذلك من قبل القيادة العليا. من ناحية رابعة فإن هذه المناورات تشير إلى أن إيران، في ظل تصاعد الضغوط الدولية عليها خلال الفترة الأخيرة، لا يبدو أنها مستعدة للتراجع أمام هذه الضغوط وأن خيارها هو التصعيد في مواجهة التصعيد، خاصة في ظل الاستعداد للانتخابات البرلمانية التي من المقرر أن تجرى في شهر مارس ٢٠١٢، وهي الانتخابات التي يريد «التيار المحافظ» الذي يسيطر على السلطة أن يفوز بها ومن ثم لا يريد أن يبدو ضعيفاً أو متراجعاً أمام الضغوط الدولية لكسب المزيد من الدعم الشعبي على المستوى الداخلي.

أخيراً فإن هذه المناورات، بهذا الحجم وتركيزها على «مضيق هرمز» تحديداً، ربما تعني أن إيران تشعر بجديتها التهديدات الإسرائيلية العسكرية أو الغربية لها، وهذا يدفعها إلى استخدام الورقة الأكثر إيلاماً في مواجهة الغرب خلال المرحلة الحالية وهي ورقة «مضيق هرمز» والتهديد بإغلاقه.



على الرغم من أن إيران تجري مناورات عسكرية بشكل منتظم في إطار سياساتها الهادفة إلى تأكيد حضورها كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة الخليج العربي وإقناع الغرب وإسرائيل بعدم مهاجمتها، فإن المناورات التي بدأت السبت الماضي وتستمر لمدة عشرة أيام للقوات البحرية تحت اسم «ولاية ٩٠»، تكتسب أهمية خاصة من حيث التوقيت والمضمون. حيث تجرى هذه المناورات شرق «مضيق هرمز» و«بحر عُمان» و«خليج عدن»، ومن ثم فإن المضيق هو هدفها الأساسي، خاصة أنها تجرى من قبل القوات البحرية التي تتولى، وفق استراتيجية الدفاع الإيرانية، مسؤولية الدفاع عن المياه الدولية لإيران شرق «مضيق هرمز». وعلى الرغم من أن قائد القوات البحرية، الأدميرال حبيب الله سياري، قد أعلن أن هذه المناورات لا تهدف إلى إغلاق «هرمز»، الذي يمر من خلاله نحو ٤٠٪ من تجارة النفط العالمية، فإن المؤشرات كلها تؤكد أن الهدف هو التدريب على إغلاق «المضيق» في حال حدوث أي صراع عسكري في المنطقة وإرسال رسالة بذلك إلى الغرب وإسرائيل والولايات المتحدة إضافة إلى دول المنطقة.

من ناحية ثانية، فإن هذه المناورات هي الأولى التي تغطي منطقة بهذه المساحة الكبيرة، وفق قائد القوات البحرية الإيرانية، وهذا ينطوي على أمر مهم هو محاولة إيران إثبات قدراتها البحرية على التحرك في نطاق واسع للدفاع عن مصالحها، خاصة أنها عمدت خلال الفترة الأخيرة إلى توسيع تحركها العسكري البحري خارج نطاق الخليج العربي إلى البحر الأحمر والبحر المتوسط. من ناحية ثالثة فإن هذه المناورات تأتي في ظل تهديدات جديدة من قبل إسرائيل باستهداف إيران عسكرياً لإجهاض برنامجها النووي، وفي

على خلفية التصعيد السياسي ومحاولات التهدئة.. مسارات الأزمة السياسية في العراق

في الوقت الذي تتجه فيه الأمور نحو التأزم بين الكتل السياسية في العراق، على خلفية الأزمة المحتممة بين الحكومة برئاسة المالكي، ونائب الرئيس، طارق الهاشمي، فإن بعض الأطراف تعمل في مسار موازٍ سعياً إلى التهدئة والحد من التصعيد السياسي.

تعيينه تم بموجب اتفاق تقاسم السلطة، ولا يحق لرئيس الوزراء تخطيطه لأن ذلك يعني انهيار اتفاق تقاسم السلطة الذي توصلت إليه مختلف القوى العراقية، كما حذرت «القائمة العراقية»، التي يتزعمها أباد علاوي، من احتمال استغلال قوات الجيش والشرطة لتنفيذ أجناسات سياسية، وذلك على خلفية إجراء الحكومة العراقية محادثات مع «جماعة عصاب أهل الحق»، وهي إحدى الجماعات المنشقة عن «التيار الصدري»، كذلك جرت محادثات مع «جماعة أهل الحق» السنية، وذلك لدعم العملية السلمية، والتخلي عن السلاح، ويشير ذلك إلى توجه الحكومة إلى استقطاب الجماعات المسلحة إلى المخاوف من حدوث انتكاسة أمنية في أعقاب الانسحاب الأمريكي من البلاد.



مسار التهدئة، هو الذي تعمل عليه أطراف داخلية وخارجية، وظهرت بوادر ذلك من خلال التوقيع يوم الأحد الماضي لميثاق الشرف، الذي دعا إليه مقتدى الصدر، بين كتل سياسية وشيوخ عشائر و مثقفين وأكاديميين من محافظات عراقية مختلفة، ويدعو إلى حقن دماء العراقيين بعد الانسحاب الأمريكي وإرساء السلام. ثم هناك الاتفاق الذي تم بين مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، والسفير الأمريكي على عقد اجتماع موسّع لزعماء الكتل السياسية لتسوية الخلافات، إضافة إلى موقف الرئيس العراقي، الذي أكد أن الهاشمي سيمثل أمام القضاء في أي ظرف ومكان داخل البلد، يجرى فيه الاطمئنان إلى سير العدالة والتحقيق والمحاكمة، وتشير هذه التصريحات إلى إمكانية خضوع الهاشمي، الذي انتقد خضوع القضاء في بغداد لسيطرة السلطة التنفيذية، للقضاء في كردستان.

الأزمة السياسية التي يمر بها العراق في الوقت الراهن، في أعقاب صدور مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس العراقي، طارق الهاشمي، الذي يتهمه رئيس الوزراء، نوري المالكي، بالتورط في أنشطة إرهابية، ومطالبة المالكي بإقالة نائبه، صالح المطلك، أدت إلى تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، ولا سيما بعد التفجيرات التي استهدفت مناطق متفرقة في بغداد الخميس الماضي، وأدت إلى مقتل نحو ٧٠ شخصاً. وتشير التطورات التي شهدتها العراق مؤخراً إلى تعدد مسارات الأزمة، ولعل من أهمها مسار التأزم، وذلك في ضوء مؤشرات عدّة، منها قلق السنة في أعقاب الإجراءات التي اتخذها المالكي مؤخراً في إطار سعيه إلى إحكام قبضته على السلطة بهدف تعزيز نفوذ الشيعة. إضافة إلى تمسكه بموقفه المطالب بمحاكمة الهاشمي، معتبراً أن القضية برمتها قضائية، وليس لها أي بعد سياسي، وأن الفصل فيها يعود إلى القضاء العراقي، ولا يحق لأي طرف خارجي التدخل فيها. وبرغم محاولات البرلمان العراقي تدارك الأزمة من خلال الدعوة إلى جلسة طارئة، كان مقررًا أن تعقد يوم الجمعة الماضي، لبحث سبل تهدئة الأزمة، فإن تمسك المالكي بموقفه بشأن الهاشمي أدى إلى إلغاء الجلسة، وكشفت بعض المصادر عن أن المالكي اشترط لحضور الجلسة إنهاء «القائمة العراقية» مقاطعتها لجلسات البرلمان والحكومة، وهو ما رفضته «القائمة». أما طارق الهاشمي من جانبه، فقد حمل الحكومة العراقية مسؤولية الهجمات التي وقعت مؤخراً، حيث قال إنها من تدبير أطراف داخل الحكومة. وما أدى إلى التصعيد السياسي هي الاتهامات الموجهة إلى المالكي بشأن إقالة نائبه، صالح المطلك، لأن



فرص نجاح مهمة بعثة مراقبي «الجامعة العربية» في سوريا

تسود حالة من التفاؤل بنجاح مهمة بعثة «جامعة الدول العربية» في سوريا استناداً إلى مؤشرات عدة، ولكن ثمة تحديات تواجه عمل المراقبين داخل سوريا، منها ما يتعلق بعدم القدرة على تغطية المناطق كافة، وبعضها الآخر يتعلق بمستوى العنف داخل البلاد.

أهمها، الخلاف بين «الجامعة» وسوريا حول دور المراقبين، حيث ترى الأولى أن دورها يتمثل في التأكد من سحب المظاهر المسلحة ومن الإفراج عن المعتقلين. أما الحكومة السورية فتري أن الهدف من السماح بدخول المراقبين إلى أراضيها أن تثبت للعالم صدق روايتها التي أعلنتها منذ بدء هذه الأزمة بشأن وجود جماعات مسلحة تقوم بأعمال العنف داخل البلاد، وهو ما أكدّه وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، عندما قال «إن المراقبين سيرون بأنفسهم أن المتظاهرين في سوريا ليسوا سلميين». ثم هناك مسألة الشكوك من قبل أطراف مؤيدة للنظام وأخرى معارضة له حول الهدف الحقيقي للبعثة، حيث اعتبر بعض المحللين أن الفريق الأول يرى أن تقديم روسيا مشروع قرار إلى «مجلس الأمن» لإدانة العنف في سوريا جاء لقطع الطريق على حراك «الجامعة العربية» في اتجاه تدويل الأزمة، وأن خطة «الجامعة العربية» تهدف إلى إظهار أن سوريا تمارس أعمال عنف ضد مواطنيها وأنها تنتهك حقوق الإنسان وغير ذلك من الاتهامات التي تستوجب معاقبتها. أما المعارضة فتري أن قلة عدد المراقبين الذين لا يتجاوز عددهم ١٥٠ فرداً لن يتيح لهم تغطية الأراضي السورية كافة في ظل اتساع رقعة البلاد، كما لا يمكنهم التحرك دون معرفة الأجهزة الأمنية السورية ومرافقتهم لحمايتهم، وهو ما يشكل قيداً على تحركاتهم، بمعنى أن تحركهم سيكون تحت حماية الحكومة السورية، برغم اشتراط «البروتوكول» قيام دمشق بتسهيل عملهم. ثم عدم تمكنهم من زيارة مواقع عسكرية حساسة. كما ترى المعارضة أن النظام السوري وافق على توقيع «البروتوكول» مرغماً، وذلك بعد المخاوف من تهديد الجامعة بنقل الملف السوري إلى «مجلس الأمن».



أبدي الفريق مصطفى الدابي، رئيس بعثة مراقبي «جامعة الدول العربية»، قبل مغادرته إلى دمشق يوم السبت الماضي، تفاؤله بنجاح البعثة المكلفة بتقويم الأوضاع على

الأرض. وكان فريق الإعداد لاستقبال البعثة قد وصل إلى سوريا في وقت سابق لتنظيم المسائل اللوجيستية والإدارية قبل وصول المجموعة الأولى التي تضم ٥٠ مراقباً اليوم الإثنين. واستبعد الدابي أن تؤثر التفجيرات التي شهدتها دمشق مؤخراً في عمل المراقبين، وتطابق ذلك مع تصريحات مماثلة أكد خلالها نبيل العربي، الأمين العام لـ «الجامعة العربية»، عدم تأثر بعثة المراقبين بالتفجيرات التي استهدفت مركزين أمنيين في دمشق. ومن بين المؤشرات الأخرى التي تبعث على التفاؤل تأكيد رئيس البعثة حيادية المهمة وعدم انحيازها إلى أي طرف على حساب الآخر، حيث قال الدابي «إنه سيقف على مسافة متساوية من الأطراف السورية». كذلك حرص الأخير على تأكيد دعم روسيا لـ «المبادرة العربية» و«البروتوكول» الذي ينظم عمل البعثة وتقديم الدعم للبعثة في أداء مهمتها، حيث أجرى الدابي، قبل توجهه إلى دمشق اجتماعاً مع السفير الروسي لدى القاهرة، سيرجي كيربيتشينكو، بحثاً خلاله تنسيق المواقف بين روسيا و«الجامعة العربية» لإنجاح «المبادرة العربية»، وقد أعرب السفير الروسي عن أمله أن تنجح الجهود المشتركة مع الجامعة لحل الأزمة السورية. أما سوريا من جانبها فقد عكست تصريحات الناطق باسم «الخارجية» السورية، جهاد المقدسي، حرص دمشق على إنجاح المهمة. برغم هذا التفاؤل فإن ثمة تحديات تواجه عمل البعثة من



أوجه سلبية لأسواق المال العربية

تعيش أسواق المال العربية حالة من الضبابية والهشاشة الشديدة في الأداء خلال الفترة الحالية. وإن اشتركت هذه الأسواق في بعض الدوافع التي أدت بها إلى هذه الحالة، فإن هناك بعض الأسباب والدوافع التي اختلفت من دولة أو من مجموعة دول إلى أخرى.

الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية فيها، الأمر الذي يتركها عرضة لانسحاب رؤوس الأموال الأجنبية في ظل أي أزمة مالية تجتاح الأسواق العالمية، نظراً إلى رغبة المستثمرين الأجانب في تعديل مراكزهم المالية في أسواق بلادهم الأم. * ضعف إقبال المستثمرين المحليين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، على الاستثمار في الأوراق المالية، وعدم تفاعلهم بشكل مناسب مع مظاهر التحسن في الأداء الاقتصادي الحقيقي في دولهم، وتفضيلهم الخروج من الأسواق، واللجوء إلى ملاذ آمن للاستثمار فيه، إلى أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تعد هي البوصلة التي يستعينون بها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

* عدم إقدام المصارف على دعم أسواق المال، سواء بالاستثمار المباشر أو بمنح القروض للمستثمرين في الأسواق، وإن كان ضعف الاستثمار المباشر من خلال صناديق الاستثمار التي تمتلكها بعض المصارف هو صاحب الدور الأكبر في هذا الشأن، ومن ثم يأتي من بعده عدم منح القروض.

ثانياً: أسواق محاطة باضطراب داخلي

تعيش معظم أسواق المال العربية الأخرى حالة من عدم اليقين على المستوى الداخلي، وتنتج هذه الحالة من عاملين: * ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني التي نتجت بدورها عن الأحداث التي اجتاحت بعض تلك الدول، فأوجدت حالة من الاضطراب، وملاّت مناخها الاستثماري بالمخاطر، ما دفع المستثمرين المحليين والأجانب على حدّ سواء إلى تصفية معظم استثماراتهم هناك.

* تعيش اقتصادات هذه الدول من قبل «الأزمة المالية العالمية» حالة من الهشاشة، وقد زادت هذه الحالة في ظل الأزمة نتيجة ضعف الموارد المالية، وتضخم حجم المديونيات، وعجز الموازين التجارية.

يتسم أداء أسواق المال في المنطقة العربية بالضعف الشديد في الوقت الحالي مقارنة بأدائها في سنوات ما قبل «الأزمة المالية العالمية»، وبرغم تشابه الأعراض، فإن هناك اختلافاً في الأسباب، وإن تقاطع بعضها، خاصة تلك الأسباب المرتبطة بالعوامل الخارجية، ولا سيّما المتعلقة بتباطؤ الأداء الاقتصادي العالمي، والتراجع الكبير في ثقة المستثمرين بالتعاملات المالية بوجه عام، وبالأسواق المالية كبديل للاستثمار بوجه خاص، لكن على الجانب الآخر، ووفقاً للعوامل ذات الطابع المحلي والمؤثرة في أسواق المال العربية، يمكن تقسيم هذه الأسواق إلى قسمين:

أولاً: أسواق محاطة باستقرار داخلي

تعيش دول الخليج العربية حالة من الاستقرار الاقتصادي منذ فترة ليست بالقصيرة، بعد أن تمكّنت خلال العامين الماضيين من محاصرة تداعيات «الأزمة المالية العالمية»، ومن ثم تغيير بوصلة أدائها من الاتجاه السلبي في بدايات الأزمة، خاصة في عام ٢٠٠٩، إلى الاتجاه الإيجابي نحو الخروج من عنق الزجاجة والتعافي التدريجي من تلك التداعيات، وقد استطاعت اقتصادات المجموعة أن تعود إلى النمو الإيجابي في عام ٢٠١٠، وحسّنت من أدائها كثيراً في عام ٢٠١١، حتى إنه بات من المرجح أن يبلغ متوسط معدل النمو فيها نهاية العام الجاري ضعف نموها العام الماضي، لكن هذا الأداء لم يتحول إلى وقود لدفع عجلة الانتعاش في أسواق المال الخليجية بشكل عام، فقد وصل أداء الأسواق إلى حدوده الدنيا، وخسرت الأسواق الكثير من الزخم الذي تمتعت به طوال سنوات ما قبل الأزمة، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة هي:

* الارتباط الشديد بين أسواق المال الخليجية من ناحية وأسواق المال العالمية من ناحية أخرى، وتضخم حجم الدور



في رحلة المحافظة على بيئة نظيفة: إلى من تنحاز الصين.. إلى الولايات المتحدة أم إلى أوراسيا؟

يعتقد محللون أنه في رحلة البحث عن مناخ نظيف تواجه الصين -القوة العظمى المقبلة- خياراً صعباً بين التعاون مع الولايات المتحدة (ومن ثم اختصار سنوات البحث عن الثروة والتحول إلى النموذج الغربي)، أو مجموعة أوراسيا (ومن ثم الخروج بصورة «الرجل الطيب» المدافع عن البيئة لأول مرة على الساحة الدولية).

الاتحاد الأوروبي، دخلت في تحالف رسمي مععلن ضد «الصمريكا» (Chimerica) القوتين العظميين اللتين تهددان مجالنا الجوي الحيوي-. وثمة محللون يحذرون من وقوع «حرب مناخ» (climate war) وشيكة.

* السيناريو الثاني

أن تصبح الصين صاحبة أكبر اقتصاد عالمي بفضل تقاريرها وشراكتها اليورو-آسيوية مع الاتحاد الأوروبي والهند. فالصين تحصد معظم إيراداتها عن طريق تطوير «التقنيات الخضراء النظيفة» وتصديرها. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي أرست الصين عدداً من القواعد والضوابط لمكافحة المديونية الزائدة، وهو ما ينطبق على المجالين المالي و«البيئي» على حدّ سواء. كيف ستحسب الدول اليورو-آسيوية نتائجها المحلي الإجمالي مع وضع البيئة في الاعتبار؟ هذا هو السؤال. ومن المعروف أن الانبعاثات الكربونية بدأت في التراجع حول العالم باستثناء الولايات المتحدة التي من المؤسف أنها عاجزة، من الناحية الثقافية، عن تحديث نفسها بيئياً، وبدأت في فقدان قوتها نتيجة إدمانها النفط الرخيص. وقد أصبحت منطقة أوراسيا قوة عظمى جديدة تعتبر الصين القوة المسيطرة فيها.

كان هذان السيناريوهان هما موضوع قمة «ديربان»: هل يتحول المناخ العالمي إلى السخونة بسبب «الصمريكا» أم إلى البرودة بفضل أوراسيا؟ وإلى أي المعسكرين تنحاز الصين؟ وسواء انحازت الصين إلى هذا المعسكر أو ذاك، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن الصين ستلعب -كدولة عظمى جديدة- دوراً مهماً خلال السنوات إلى العقود المقبلة.

خلال «قمة المناخ» في ديربان تحت رعاية الأمم المتحدة ألححت الصين لأول مرة إلى استعدادها لتوقيع اتفاقية دولية ملزمة حول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في خطوة اعتبرها المراقبون مهمة للغاية بالنظر إلى استحالة مكافحة التغير المناخي دون مشاركة القوى العظمى الآتية على الطريق. هذا بالإضافة إلى أن اهتمام الصين بالطاقة النظيفة في رحلة نموها الاقتصادي يمكن أن يعود عليها بمنافع كبيرة إذا قرّرت بكين بالفعل اللحاق بقطار المدافعين عن البيئة.

وذكرت مجلة «دير شبيجل» (١٩ ديسمبر الجاري) أن صعود الصين إلى مصافّ الدول العظمى يبدو أمراً لا مفرّ منه، ولكن كيف يكون مسارها خلال العقود المقبلة؟ هناك سيناريوهان مختلفان تماماً لرحلة الصين حتى عام ٢٠٢٥:

* السيناريو الأول

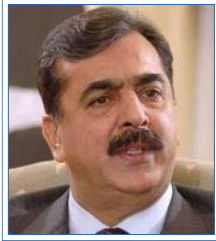
أن تصبح الصين صاحبة أكبر اقتصاد عالمي بفضل تقاريرها مع الولايات المتحدة. وتحصل الصين على إيرادات ضخمة عن طريق تصدير منتجاتها وسلعها الاستهلاكية الرخيصة إلى جيرانها في منطقة الشرق الأقصى، ولكن هذه الاستراتيجية تأتي مقابل ثمن غال: ارتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من المصانع الصينية أكثر من أي نسبة أخرى لدى بقية الدول الأخرى مجتمعة. كما ارتفع نصيب الفرد من تلك الانبعاثات إلى أن فاق مثيله في الولايات المتحدة. ومع تزايد مواسم الجفاف والفيضانات ونقص الموارد الغذائية التي يعانيها كوكبنا اليوم توجّه معظم شعوب العالم إصبع الاتهام إلى الصين باعتبارها المسؤول الأول عن تغيّر المناخ. وهناك أكثر من ١٠٠ دولة، منها دول





الحكومة الباكستانية تنتقد الجيش بشكل لافت للنظر

بدء تسجيل المرشحين في الانتخابات البرلمانية الإيرانية



ذكرت تقارير إعلامية باكستانية أن الحكومة الباكستانية ترى أن الوقت قد حان لمنع الجيش من تغيير نظام الحكم في باكستان. وكان رئيس الحكومة، يوسف جيلاني، قد وجه مؤخراً انتقادات حادة إلى الجيش استخدم فيها أشد العبارات قسوة

ضد الجيش، واعتبره قد تدخل بشكل مبالغ فيه في شؤون الحكومة، وأنه يخطط لقلب نظام الحكم برمته، والاستيلاء على السلطة. وينقل تقرير صادر عن خدمة «ميديا لينك» الإعلامية عن رئيس الوزراء، يوسف جيلاني، قوله إن حكومته قامت، برغم الأوضاع الاقتصادية الصعبة، برفع رواتب قادة الجيش والجنود، وقدمت ميزانية ضخمة إلى وزارة الدفاع، لكن ذلك، في ما يبدو، لم يحملهم على التعاون مع الحكومة، بل راحوا يصعدون معها، ويفتعلون المشكلات لها، ويجعلون مهمتها صعبة للغاية. وكان خطاب جيلاني قد فاجأ المراقبين والأوساط السياسية والسكان الباكستانيين بخروجه بهذه اللهجة الحادة ضد قادة الجيش، واصفاً إياهم بأنهم «تحولوا إلى حكومة داخل حكومة، ودولة داخل دولة». وراح يتهم قيادة الجيش بأنها كانت وراء تسهيل تسلل زعيم «القاعدة» إلى باكستان، والإقامة في منطقة عسكرية محصنة جداً. واعتبر جيلاني أن «البرلمان فوق الجميع، وليس هناك مؤسسة فوق البرلمان، وعلى قوات الجيش أن تعود في أي مشكلة إلى البرلمان ليعطي رأيه فيها، وليس العكس». واعتبر أنه ليس لأحد الحق القانوني في تجاوز البرلمان حتى ولو كان الجيش والمخابرات، فالجميع عليهم الامتثال للبرلمان. وكان يوسف جيلاني قد أكد قبل بضعة أسابيع أن الجيش هو صمام الأمان في باكستان، وهو من يقف لحمايتها، وأن الحكومة لا تواجه أي خطر من قبل الجيش، وليس لديها أي قلق منه. لكن اللهجة الجديدة تبين أن الحكومة قد غيرت أسلوب تعاملها مع الجيش.

بدأت إيران، أول من أمس، تسجيل المرشحين المحتملين للانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في شهر مارس المقبل، وسوف تكون المعركة الانتخابية شرسة بين مؤيدي الرئيس محمود أحمدني نجاد ومعارضيه داخل المعسكر المحافظ. وقالت الأحزاب الإصلاحية الرئيسية إنها «لن تتقدم بأي مرشحين بسبب عدم الوفاء بالشروط الرئيسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة». ويتوقع في ظل غياب الإصلاحيين أن تكون المعركة الانتخابية على مقاعد البرلمان، المؤلف من ٢٩٠ مقعداً، بين المرشحين المتشددتين المواليين بقوة للمرشد الأعلى، علي خامنئي، والمرشحين الذين يدعمون أحمدني نجاد. وسوف تكون هذه الانتخابات، التي تجرى في الثاني من مارس المقبل، أول انتخابات في أنحاء البلاد منذ الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها عام ٢٠٠٩، التي فاز من خلالها أحمدني نجاد بالفترة الثانية في رئاسة البلاد. وقالت المعارضة إن «هذه الانتخابات الرئاسية تم تزويرها بصورة فجأة».

وقادت هذه الانتخابات إلى أشهر من الاحتجاجات شبه اليومية، خرج خلالها مئات الآلاف إلى الشوارع دعماً لزعيم المعارضة، مير حسين موسوي، الذي قال إنه «الفائز الحقيقي». أمّا عن الانتخابات البرلمانية المقبلة، فتتولى وزارة الداخلية مسؤولية تسجيل المرشحين فيها، وتم السماح للإيرانيين جميعهم في الشريحة العمرية ما بين ٣٠ و٧٥ عاماً، الذين يحملون درجة الماجستير و«دانوا بالولاء لخامنئي» بخوض هذه الانتخابات. وبمجرد تقديم أوراق الترشح يحتاج المرشحون إلى موافقة «مجلس صيانة الدستور». وقال رئيس المجلس، أحمد جنتي، إن الإصلاحيين -الذين يصفهم بـ«الخونة»- ليسوا في حاجة إلى المشاركة. وينظر إلى هذا التصريح على أنه إشارة إلى أن المجلس سيحرم أي شخص ينظر إليه على أنه إصلاحية من حوض الانتخابات.



تسجيل المرشحين فيها، وتم السماح للإيرانيين جميعهم في الشريحة العمرية ما بين ٣٠ و٧٥ عاماً، الذين يحملون درجة الماجستير و«دانوا بالولاء لخامنئي» بخوض هذه الانتخابات. وبمجرد تقديم أوراق الترشح يحتاج المرشحون إلى موافقة «مجلس صيانة الدستور». وقال رئيس المجلس، أحمد جنتي، إن الإصلاحيين -الذين يصفهم بـ«الخونة»- ليسوا في حاجة إلى المشاركة. وينظر إلى هذا التصريح على أنه إشارة إلى أن المجلس سيحرم أي شخص ينظر إليه على أنه إصلاحية من حوض الانتخابات.





السياسة

تنامي التعاون الاقتصادي بين كوريا الشمالية والصين

يبدو أن اعتماد الاقتصاد الكوري الشمالي على الصين يتفاقم أكثر بعد وفاة الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج إيل، حيث تضطر كوريا الشمالية إلى الاعتماد على الصين أكثر وأكثر من أجل استقرار نظامها بعد وفاة زعيمها. ووفقاً لما قالته «الوكالة الكورية الجنوبية لتشجيع التجارة والاستثمار» (كوترا)، فإن قيمة التجارة بين كوريا الشمالية والصين بلغت مليار دولار عام ٢٠٠٣، وملياري دولار عام ٢٠٠٨، وثلاثة مليارات دولار العام الماضي. ومن المتوقع أن تبلغ قيمتها ستة مليارات دولار هذا العام. وعلى وجه الخصوص، من المنتظر أن يبلغ الاعتماد التجاري لكوريا الشمالية على الصين ٩٠٪ هذا العام، لكن انخفضت قيمة التجارة بين الكوريتين بصورة متزايدة بسبب تدهور العلاقات بينهما بعد حادث غرق سفينة «تشونان» الكورية الجنوبية، وهجوم كوريا الشمالية على جزيرة يونسيونج الكورية الجنوبية على الحدود مع كوريا الشمالية. وبلغت القيمة حتى أكتوبر من هذا العام ١,٤ مليار دولار بانخفاض يبلغ أكثر من ١٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقال أحد الباحثين في «معهد إل جي» للبحث الاقتصادي الكوري الجنوبي: «إن الحكومة الصينية لن تهمل الاقتصاد الكوري الشمالي، حيث تعدّ كوريا الشمالية مهمة جداً من حيث الجانب السياسي، وتلعب دوراً في سعي الصين إلى كسر الهيمنة الأمريكية». وتعدّ التغييرات في كوريا الشمالية عناصر خطرة بالنسبة إلى الاقتصاد الكوري الجنوبي، ما لم تنتهج كوريا الشمالية الإصلاح والانفتاح، وما لم يتم حل المخاطر الجغرافية في شبه الجزيرة الكورية. فعلى وجه الخصوص، هناك آراء سائدة تشير إلى أن اعتماد كوريا الشمالية المفرط على الصين ليس مفيداً بالنسبة إلى كوريا الجنوبية.

كوريا الجنوبية تبني غواصات للبحرية الإندونيسية

تلقت شركة «ديه وو» لبناء السفن والهندسة البحرية طلباً من سلاح البحرية الإندونيسية لبناء ثلاث غواصات. وقد فازت الشركة الكورية بمناقصة لبناء الغواصات بعد منافسة مع شركة فرنسية. وتقدر قيمة عقد بناء الغواصات، التي تزن ١٤٠٠ طن، نحو ١,٣ تريليون وون، لتصبح أعلى قيمة لعقد تصدير واحد يتعلق بالدفاع في البلاد، كما يعدّ هذا العقد أول تصدير كوري جنوبي في مجال الغواصات إلى دولة أخرى. ومن المقرر أن يبلغ طول الغواصة نحو ٦١ متراً، وتستوعب ٤٠ شخصاً، كما ستكون مزودة بشماني أنابيب تسمح بإطلاق مختلف أنواع الألغام والطوربيدات. وأبرمت «هيئة صناعات الفضاء الكورية» في شهر مايو هذا العام عقداً مع وزارة الدفاع والأمن الإندونيسية لتصدير ١٦ طائرة تدريب من طراز «تي-٥٠» بقيمة ٤٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠١٣. من ناحية أخرى، قررت حكومة كوريا الجنوبية توسيع صادراتها الدفاعية العام المقبل. وقالت «إدارة الاستحواذ الدفاعي» إنها ستترسل مجموعات مشتركة مؤلفة من مسؤولين من الحكومة والجيش والقطاع الخاص إلى أكثر من ١٠ دول العام المقبل، بما فيها سنغافورة والفلبين وفيتنام. وتستهدف الوكالة أن تبلغ الصادرات الدفاعية في عام ٢٠١٢ ثلاثة مليارات دولار. كما سيتم إرسال مسؤولين إلى أذربيجان التي تخوض الآن سباق تسلح بسبب نزاع على الحدود. كما ستزور الوفود تركمانستان وكازاخستان بحثاً عن مشترين للسلع الدفاعية الكورية. ونظراً إلى معدل الزيادة الحالية، فإن حكومة كوريا الجنوبية تتوقع أن تصل صادراتها الدفاعية إلى خمسة مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٤. وقررت الحكومة الكورية الجنوبية تشكيل فريق عمل، في يناير المقبل، يتولّى مسؤولية حماية قطاع الصناعات الدوائية المحلي.

ALQUDRA
HOLDING P.J.S.C. القدره القابضة

الرعاية

TAWAZUN توازن



الإثنين ٢٦ ديسمبر ٢٠١١

١٠

نشرة «أخبار الساعة» العدد رقم (٤٧٤٥)



السياسة

كوريا الشمالية تتعهد بالتمسك بالزعيم الجديد "قائداً أعلى" للبلاد



تعهدت كوريا الشمالية بأنها ستتمسك «بالدم والدموع» بنجل الزعيم كيم جونج إيل «كقائد أعلى»، فيما تعد البلاد كيم جونج أون، ذلك الشاب الذي لم يختبر، ليصبح بمنزلة الجيل الثالث من السلالة الحاكمة في كوريا الشمالية. وكوريا

الشمالية حالياً في فترة حداد رسمي، حتى تشييع جنازة زعيمها يوم الأربعاء المقبل، وتأيينه يوم الخميس. وقالت صحيفة «رودونج سينمون»، وهي صحيفة رئيسية في كوريا الشمالية، في افتتاحيتها إن البلاد ستتمسك بكيم جونج أون «كقائد أعلى» مع تعهدات «بالدم والدموع» أمام جثمان كيم جونج إيل. يشار إلى أن الجوع وسوء التغذية من المشكلات الرئيسية بالنسبة إلى سكان كوريا الشمالية، ومعظمهم من الفقراء، حيث تحذر الأمم المتحدة من أن معدلات الغذاء غير كافية، فيما تدرس الولايات المتحدة إرسال مساعدات غذائية إليها. وكانت كوريا الشمالية قد اعتبرت لفترة طويلة الإنفاق العسكري أولوية، في إطار ما تعرف بسياسة «سونكون» أو «الجيش أولاً». وواصل المعزّون في العاصمة الكورية الشمالية بيونغ يانغ تحدي درجات الحرارة تحت الصفر لتأبين الزعيم الراحل، كيم جونج إيل، بعد أسبوع من وفاته. ومن جانبهم، أطلق ناشطون كوريون جنوبيون ومنتطوعون أجانب بالونات تحمل آلاف الأزواج من الجوارب، باتجاه كوريا الشمالية في محاولة لتقديم بعض المساعدات إلى المواطنين في البلد الفقير. وتجمّع أكثر من 50 متطوعاً من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وكندا ودول أخرى في برج مراقبة على جانب الحدود الكورية. ومن المتوقع أن تستمر رحلة البالونات لثلاث ساعات في الهواء قبل أن تسقط حمولتها فوق كوريا الشمالية.

«موديز» تبقى على التصنيف الائتماني لكوريا الجنوبية

أعلنت مؤسسة «موديز» الدولية لتقويم الائتمان أنها أبقى على درجة الائتمان لكوريا الجنوبية عند «A1» من دون تغيير برغم وفاة الزعيم الكوري الشمالي مع الإبقاء على توقعاتها لمستوى الائتمان في تصنيف «مستقر». وجاء هذا القرار في تقرير المؤسسة السنوي عن كوريا الجنوبية، وذلك نظراً إلى متانة الأسس الاقتصادية والاستقرار المالي في كوريا الجنوبية. وجاء في تحليل «موديز» أن وفاة الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج إيل، مؤخراً، تصعد من مستوى عدم الاستقرار في الحكومة الكورية الشمالية جراء تورث السلطة، إلا أن التحالف الكوري الجنوبي والأمريكي سيشكل رادعاً قوياً للحد من اندلاع الحرب. ومن بين عناصر تقويم الائتمان الأربعة لكوريا الجنوبية، كانت القدرة الاقتصادية «عالية جداً»، وسلامة الأنظمة المالية «عالية»، والمخاطر الجغرافية «متوسطة». وفي ما يتعلق بالأسس الاقتصادية، قالت «موديز» إن نسبة البطالة في كوريا الجنوبية أقل من بين الدول الأعضاء لـ «مجموعة العشرين» القوية اقتصادياً، وإنها قوية نسبياً مقارنة بالدول الأخرى، برغم تجاوز الأسعار نطاق السيطرة عليها من قبل «البنك المركزي الكوري الجنوبي». وعلى الرغم من المستقبل القاتم للاقتصاد الكوري، المعتمد بشدة على التصدير بسبب الانتعاش الاقتصادي البطيء في الولايات المتحدة الأمريكية، وأزمة الديون في «منطقة اليورو» قدرت المؤسسة أنه قادر على تجاوز المصاعب، نظراً إلى سعي حكومة سيئول إلى إيجاد تدابير، وحجم الاحتياطي المالي المخصص لتشجيع الاقتصاد المحلي. كما توقعت تحقيق فائض في الميزانية لسنوات عدة بفضل السلامة في المالية وديون الدولة على المستوى المناسب. وأكدت أن نجاح مساعي المؤسسات المالية في كوريا إلى التغلب على الضعف المالي وسط تفاقم الأزمة المالية في «منطقة اليورو» وسوء الظروف المالية العالمية، هو عنصر رئيسي لتحديد مستوى ائتمان الدولة في المستقبل.

بنك الإنقاذ الوطني
UNION NATIONAL BANK

الرعاية

المجلس الوطني للإعلام
National Media Council





طوكيو

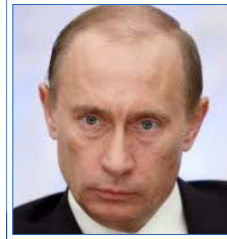
موسكو

للمساعدة على فتح الأسواق وتسويق التكنولوجيا اليابانية اليابان تزيد ميزانية المساعدات الخارجية

أقرت الحكومة اليابانية خطة ميزانية بأكثر من ٩٠ تريليوناً و ٣٠٠ مليار ين، أو نحو ١,١ تريليون دولار أمريكي للعام المالي المقبل، الذي يبدأ في إبريل ٢٠١٢. فقد تمت الموافقة على مسودة الميزانية في اجتماع لمجلس الوزراء أول من أمس. وتعدّ هذه الميزانية أقل بنحو ٢٦ مليار دولار من ميزانية العام الجاري، ما يسجل أول هبوط سنوي منذ ستة أعوام. وفي مسودة الميزانية تم تخصيص أكثر من ٥٦٠ مليار ين بقليل، أو نحو ٧,٢ مليار دولار أمريكي، لمشروعات المساعدة الاقتصادية للدول النامية. وإجمالي الميزانية أقل ٢٪ من العام المالي الجاري، ولكن الميزانية التي وضعت تحت تصرف وزارة الخارجية، فيها تمويلات للمنع زادت ٤,٦٪. وأعرب وزير الخارجية الياباني كويتشيرو جيمبا عن رضاه عن أن ميزانية كل من المنح ونقل التكنولوجيا قد زادت. وقال إن وزارته تريد استخدام مشروعات المساعدات الاقتصادية لمساعدة الشركات اليابانية الصغيرة على توسيع أعمالها إلى خارج البلاد، وللترويج للتكنولوجيا اليابانية الصديقة للبيئة.

في موضوع آخر، أبلغ محافظ أوكيناوا رئيس الوزراء، يوشيهيكو نودا، بأن محافظته ستسمح للحكومة المركزية بتقديم تقرير مطلوب في ظل خطة لنقل قاعدة أمريكية داخل حدود المحافظة. فقد عقدت لجنة حكومية مكلفة مناقشة القضايا المتعلقة بأوكيناوا أول اجتماع لها في ظل حكومة رئيس الوزراء الياباني الحالي يوم السبت الماضي. وأبلغ نودا محافظ أوكيناوا، هيروكازو ناكايما، أن خطة الميزانية تخصص أكثر من ٢٩٠ مليار ين أي ٣,٧ مليار دولار أمريكي، لتنمية اقتصاد المحافظة في العام المالي المقبل، وقال نودا إن الحكومة زادت المبلغ الذي تخصصه لهذا الغرض بمقدار ٨٠٧ ملايين دولار، مقارنة بالمبلغ المخصص في العام المالي الجاري استجابة لطلب من المحافظة.

احتجاجات عارمة في موسكو



هتف عشرات الآلاف من المحتجين لقادة المعارضة الروسية، أول من أمس، ضد «الكرملين» في أقوى تعبير عن الاستياء حتى الآن إزاء حكم رئيس الوزراء، فلاديمير بوتين، المستمر منذ ١٢ عاماً. وكانت تظاهرة السبت الماضي في موسكو

أكبر حتى من مسيرة مماثلة انطلقت قبل أسبوعين، وهو ما يشير إلى إمكانية تزايد الحركة الاحتجاجية التي اشتعلت جراء عمليات التزوير التي شابت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الرابع من ديسمبر الجاري. وانطلقت كذلك احتجاجات في عشرات من المدن والبلدات الأخرى في أنحاء روسيا، من بينها سانت بطرسبرج، ثانية كبرى المدن في البلاد. وهتف المحتجون «روسيا من دون بوتين»، في إشارة إلى رغبتهم في إنهاء حكم رئيس الوزراء الروسي. ودعا زعيم «حزب يابلوكو» الليبرالي، جريجوري يافلينسكي، إلى تغيير النظام البرلماني الذي وصفه بأنه «فاسد ويشترى بالمال ومغلق ومنافق وغير شرعي في الحقيقة». وفاجأ وزير المالية السابق، أليكسي كودرين، الذي فقد مقعده بعد أن اشتكى تزايد الإنفاق العسكري، المحتجين بقوله إن البرلمان الحالي ينبغي أن يقر تعديلات انتخابية، ثم التنحي للسماح بإجراء انتخابات جديدة. وحذّر كودرين، الذي لا يزال مقرباً من بوتين، من أن موجة الاحتجاجات قد تؤدي إلى أعمال عنف، ودعا إلى إطلاق حوار بين المعارضة والحكومة، وهو أمر يمكن أن يساهم فيه. وفي تصريحات إلى «أسوشيتد برس» قال ميخائيل كاسيانوف، مؤسس «حزب الحرية الشعبية»، رئيس الوزراء السابق في عهد بوتين، الذي أصبح الآن شخصية معارضة بارزة، إن «الانتخابات لم تكن حرة، لهذا السبب نطالب بتأجيل هذه الانتخابات، وبتغيير هذا التشريع فوراً».

الرعاية

GULF NEWS
AL NBS PUBLISHING





كاتبنا

باريس

وزارة الخزانة الأسترالية تتعهد بالانفتاح إعلامياً

«ليبراسيون»: من يقف وراء تفجيرات دمشق؟

اعترفت وزارة الخزانة الفيدرالية الأسترالية، إحدى أقوى المؤسسات الأسترالية نفوذاً، في تقرير صدر أول من أمس بأن بعضهم يرون أن أداءها يتسم بالتعالي والغرور، مؤكدة حاجتها إلى التواصل أكثر مع بعض المجموعات غير الحكومية، خاصة قطاع الأعمال، وفهم متطلباته بشكل دقيق. وأوصت مراجعة واسعة النطاق قام بها مسؤولون في وزارة الخزانة الفيدرالية بضرورة أن تحسن الوزارة من نظام الاستشارة لديها لإخراج سياساتها بشكل أفضل. بالإضافة إلى ضرورة تعميق استخدام الإعلام المجتمعي، وطرق الاتصال التكنولوجية الحديثة. وأضاف التقرير «إن وصف ممارسات الوزارة بالغرور يقوّض تأثيرنا الخارجي». ويرغم أن التقرير أكد أن الأسلوب المتشدد الذي تنتهجه الوزارة قد يكون مصدراً لقوتها في بعض الأحيان، فإنه طالب بضرورة الإدراك الأكثر للحدود والأطر المحددة لعمل الوزارة، بالإضافة إلى ضرورة تحسين علاقاتها مع أصحاب المصالح، وتكثيف الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بشؤون الآخرين. وأضافت المراجعة أن التعاون الأفضل مع المؤسسات الأخرى سوف يعضد من درجة تأثير وزارة الخزانة ويقوي فاعليتها. وتأتي المراجعة بعد أيام من اعتراف الوزارة في ورقة السياسات بأن نهجها يعوق الحياة المهنية للموظفات، وتعدت بزيادة نسبة تولّي النساء مناصب قيادية داخل الوزارة من ٢٣٪ إلى ٣٥٪ قبل عام ٢٠١٦. وتم إنجاز تقرير المراجعة الاستراتيجية وورقة السياسة الخاصة بالدور النسائي في الوزارة، وفقاً لأوامر من أمين الخزانة، مارتن باركنسون، الذي حل محل كين هنري في مارس الماضي. وتأتي الدراسة عقب دخول وزارة الخزانة في سلسلة من المشاحنات المتعلقة بسياساتها، مثل رؤيتها تجاه تخفيض انبعاثات الكربون، وضربة أرباح التعدين، التي لاقت امتعاضاً كبيراً في قطاع الأعمال، وسببت الكثير من المشكلات السياسية للحكومة العمالية. وحذرت المراجعة من التغييرات العالمية السريعة، والنمو الاقتصادي الآسيوي المتزايد، والجغرافيا السياسية المتغيرة. وطالبت المراجعة وزارة الخزانة بزيادة قدر إسهاماتها في السياسة الأمنية لأستراليا محلياً ودولياً، بسبب الالتصاق الوطيد بين الخطط الاقتصادية والاستراتيجية.

ذكرت صحيفة «ليبراسيون» أن السلطات السورية سارعت إلى تحميل تنظيم «القاعدة» المسؤولية عن تنفيذ الاعتداءين الإرهابيين وسط دمشق، اللذين خلفا حسب حصيلة أولية ٣٠ قتيلاً على الأقل و١٠٠ جريح، حيث أشارت دمشق إلى أن العملية تحمل آثار الفكر السلفي لتنظيم «القاعدة». وقعت العمليتان بعيد وصول طلائع بعثة المراقبين العرب المكلفة التحقيق في التجاوزات التي يقترفها النظام بحق المدنيين، واستهدفتا مقرّ مديرية الأمن العام، أهم جهاز للاستخبارات المدنية، ومقر الأمن العسكري السوري. وقد قال نائب وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، تعليقاً على هذين التفجيرين (إنها أول هدية من الإرهاب و«القاعدة»)، في اليوم الأول من وصول المراقبين العرب، لكننا سنسهّل إلى أبعد حدّ مهمة «الجامعة العربية»). وكان مسؤول لبناني رفيع المستوى قد صرح الأربعاء الماضي بأن أجهزة الأمن اللبنانية أبلغت الحكومة السورية معلومات عن دخول عناصر من تنظيم «القاعدة» إلى سوريا عبر طريق بلدة عرسال الحدودية شرق البلاد، وأنها بدأت تحقيقاً في الموضوع. وتساءلت الصحيفة حول (إذا ما كان تنظيم «القاعدة» يقف فعلاً وراء هاتين العمليتين). واعتبر جان بيير فيليو، وهو أستاذ للعلوم السياسية، أن «هذا الاحتمال مستبعد بشكل كبير». أولاً «بالنظر إلى توقيت العملية، حيث يتزامن مع وصول طلائع المراقبين العرب». لكن، خاصة «لأن «القاعدة» ليس لها حضور في تلك المنطقة». وأبرزت الصحيفة أنه (فعلاً لم يسبق أن استهدف تنظيم «القاعدة» سوريا). وقد زكّي هذا الطرح خبير آخر، حيث اعتبر أن (اتهام «القاعدة» بتدبير العمليتين فاقد للصدقية، وأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مناورة من النظام). وأوضح أن «السلطات حاولت لفترة طويلة إيهام الرأي العام بأن العاصمة تصطفّ إلى جانب النظام، لكنها بدأت تفقد سيطرتها عليها. ويبدو أن هذه الاعتداءات تندرج في إطار استراتيجية جديدة تهدف إلى زرع الرعب في النفوس، وهو الاتهام نفسه الذي وجهته المعارضة إلى السلطات في دمشق».



سوريا تقول إن إنتاجها النفطي تراجع نحو الثلث بسبب العقوبات

قال وزير النفط السوري، سفيان علاو، أول من أمس، إن إنتاج بلاده من النفط تراجع نحو ٣٠٪ إلى ٣٥٪ جراء العقوبات المفروضة على سوريا بسبب حملة مستمرة منذ تسعة أشهر ضد تظاهرات مناهضة للحكومة. وشدد «الاتحاد الأوروبي» عقوباته على صناعة النفط السورية، ووضع شركات مملوكة للدولة في قائمة سوداء. وأبلغ علاو الصحفيين، على هامش اجتماع لوزراء النفط العرب في القاهرة «خفضنا إنتاجنا ٣٠٪ إلى ٣٥٪ إلى أن نستأنف الصادرات» مضيفاً أن الإنتاج الحالي يبلغ نحو ٢٦٠ ألف برميل يومياً. وقال «تلك عقوبات ظالمة لم يتعرض لها بلد من قبل. لقد توقفوا عن شراء النفط السوري، ونواجه صعوبات في التصدير».



إيران تجدد اتفاقاً نفطياً مع تركيا إلى نهاية عام ٢٠١٢ برغم العقوبات

أفاد تليفزيون «برس تي في» الإيراني الحكومي بأن إيران مدّدت عقداً لتصدير الخام إلى تركيا لعام ٢٠١٢، ما قد يشير إلى محاولة للالتفاف حول العقوبات المفروضة عليها بسبب برنامجها النووي عن طريق التجارة مع تركيا. وتقول تركيا إنها تلتزم العقوبات، وذلك بعد أن باءت محاولاتها للتوسط بين إيران والمجتمع الدولي بالفشل. وقالت قناة «برس تي في» الناطقة بالإنجليزية (جددت «شركة النفط الوطنية الإيرانية» عقودها لتصدير الخام مع عدد من الشركات التركية إلى نهاية عام ٢٠١٢). وقال التقرير إن تركيا سوق محتملة لصادرات الخام الإيراني إلى أوروبا، وتوقع ارتفاع صادرات الخام الإيرانية إلى تركيا بمقدار الثلث في عام ٢٠١٢.

مسؤول: ليبيا ستعود إلى مستويات إنتاج النفط ما قبل الحرب في منتصف عام ٢٠١٢

قال مسؤول إنتاج النفط الأول في ليبيا إنه يتوقع عودة البلاد إلى مستويات ما قبل الحرب الأخيرة في منتصف عام ٢٠١٢. وقال نوري برون، رئيس «المؤسسة الليبية للنفط»، إن عمليات استخراج النفط تصل حالياً إلى مستوى مليون برميل يومياً، وإن الإنتاج الكامل بمستوى ٦,١ مليون برميل يومياً سيتحقق في منتصف العام الجديد.



اثنان على الأقل من المصارف العالمية استعداداً لنهاية اليورو

ذكرت صحيفة «ول ستريت جرنال» أن مصرفين عالميين على الأقل اتخذوا إجراءات لعقد صفقات بالعملة السابقة لدول في «منطقة اليورو» مع تصاعد أزمة الدين الأوروبي في الأشهر الأخيرة. وقالت الصحيفة المالية، نقلاً عن مصادر قريبة من الملف، يوم الجمعة الماضي، إن هذين المصرفين حاولا وضع أنظمة للتمكّن من القيام بصفقات بالليبر الإيطالي، أو الدراخما اليونانية، لكنهما واجها صعوبات. واتصل مسؤولون فيون في المصرفين بالشركة البلجيكية «سويفت» التي تدير شبكة تستخدم للصفقات المالية الدولية، من أجل الحصول على مساعدتها التقنية ورموز العملات للإعداد لأنظمة إنقاذ في حال تفكك «منطقة اليورو»، حسبما ذكرت هذه المصادر. لكن الشركة رفضت إعطاء أي معلومات خوفاً أن يغذي ذلك التكهنات، ويزيد من ضعف «منطقة اليورو». وقالت الصحيفة إن المصارف تدرس جوانب تأثير خروج دولة أو أكثر من «منطقة اليورو»، بدءاً من اتفاقات القروض، وانتهاءً بأمن موظفيها في هذه الدولة.



الصين تعلن صفقة مقايضة عملة مع باكستان

أعلنت الصين مقايضة عملة باكستان، أول من أمس، في خطوة جديدة لتوسيع استخدام عملتها (اليوان) -الخاضعة لسيطرة صارمة- في الخارج. وبدأت بكين السماح باستخدام محدود لليوان في التجارة مع هونج كونج وجنوب شرق آسيا، في خطوة من الممكن أن تساعد على زيادة الصادرات. ووقعت اتفاقات مقايضة عملة مع البنوك المركزية في تايلاند والأرجنتين ودول أخرى. وقال «البنك المركزي الصيني» إنه اتفق، أول من أمس، مع نظيره الباكستاني على مقايضة ١٠ مليارات يوان (١,٦ مليار دولار) مقابل ١٤٠ مليار روبية باكستانية. وقال إن الأموال ستشجع الاستثمارات والتجارة، لكنه لم يقدم تفاصيل أخرى بشأن استخدامها. وتتيح الاتفاقيات من هذا القبيل للبنوك المركزية الوصول إلى عملة بعضها بعضاً، لكن البنوك التجارية لا تزال في حاجة إلى أنظمة إصدار خطابات ائتمان، والتعامل مع العمليات المالية الأخرى في هذه العملات قبل أن تتمكن الشركات من استخدامها. وتشتكي الولايات المتحدة وشركاء تجاريون آخرون أن سيطرة بكين على اليوان تجعله أقل من قيمته، ما يمنح مصدرها سعراً غير عادل، ويضر بالمنافسين الأجانب في وقت يتعثر فيه الاقتصاد العالمي. ويطلب بعض النواب الأمريكيين بتعريفات عقابية على السلع الصينية إذا لم تبذل بكين جهوداً أكبر في تخفيف القيود على عملتها. ومن شأن توسيع استخدام اليوان في الخارج أن يخفض التكاليف على التجار الصينيين الذين يقومون بمعظم نشاطهم بالدولار واليورو. كما يمكن أن يزيد جاذبية السلع الصينية للمشتريين الأجانب.

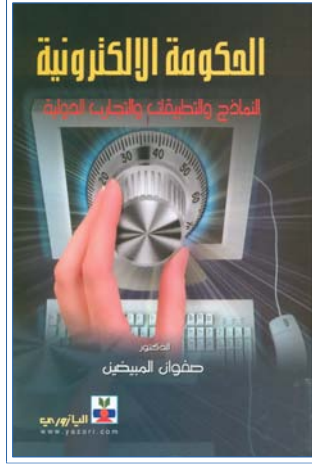


الحكومة الإلكترونية: النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية

تأليف: د. صفوان المبيضين

الناشر: اليازوري العلمية للنشر والتوزيع (٢٠١١)

ترميم أي ضعف في البنية التكنولوجية، ومن بعدها إيجاد سياسات ذات أطر عملية قوية وتمويل فعال. وأخيراً يخصص الكاتب الفصل الرابع والأخير للحديث عن تجارب بعض الدول العربية في مجال التطبيق السليم للحكومة الإلكترونية. وقد يعد هذا الفصل هو الفصل الحيو من الكتاب؛ إذ تحوي الأمثلة المنتقاة أبواباً تناقش فكرة الحكومة الإلكترونية بدءاً من المفهوم، مروراً برؤية البرنامج في هذه الدول



والرسالة المنتقاة، والأهداف التي تسعى هذه البرامج إلى تحقيقها على أرض الواقع. كما يحوي هذا الفصل التطبيقات التي توجد مسبقاً، التي تم تطويرها من خلال إدخال بعض التطويرات في الأنظمة الموجودة مسبقاً والنهوض بأنظمة جديدة لم تكن موجودة مسبقاً. ويعرض الكاتب المملكة الأردنية الهاشمية كأحد أكثر الأمثلة تشعباً من حيث التطبيقات والمشروعات الإلكترونية، كما يرفق في الكتاب خطأً شاملة ورسومات تخطيطية توضح الكيفية والنوعية للمشروعات التي تم ذكرها. يعتبر هذا الكتاب أيضاً غنياً بأمثلة أخرى بيانية قد تفيد من يقوم بإعداد دراسات حول استخدام الموارد الإلكترونية في دول كمصر والكويت والإمارات أيضاً، حيث توفّر هذه الرسومات أرقاماً قد تفيد الباحثين والطلبة على حد سواء.

يخلص الكاتب إلى أن استخدامات الحكومة الإلكترونية هي ضرورة حتمية يجب السعي إلى تطبيقها في كل دولة ذكية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، كما أنه يؤكد أن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية سيحتاج إلى توفير الأعداد الكافية من العاملين المؤهلين المدربين على ممارسة هذه النوعية الجديدة من العمل، وتجهيز الأجهزة والمعدات الإلكترونية المتطورة اللازمة للوصول إلى الحكومة العصرية المأمولة. فضلاً عن ذلك، فإن سنّ تشريعات مناسبة تقوم بوضع نظام قانوني يكفل تحويل الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية، هو أحد أهم الأهداف التي يجب النظر فيها أولاً.

يتناول هذا الكتاب «الحكومة الإلكترونية» كمفهوم وممارسات، وذلك من خلال تسليط الضوء على مناظير الحكومة الإلكترونية ومناهجها، والحلول التي تقدمها هذه الحكومة لمنظمات الأعمال والمواطنين، وللحكومات الأخرى أيضاً. ويتطرق الفصل الأول إلى مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها وأنواعها والمراحل الرئيسية لتنفيذها. فالحكومة الإلكترونية لم يتم إيجادها لتقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع فحسب،

إنما تم صياغة هذا النظام لرفع كفاءة الجهاز الحكومي على المدى البعيد، عبر توفير مناخ مشجّع على الاستثمار، ومذلل للعقبات أمام المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء. ولعل أهم ما يوفره تبني أي دولة تهتم بالمستقبل الحكومات الإلكترونية هو تطويعها إلكترونياً لتدخل النظام العالمي الجديد بسهولة.

أما الفصل الثاني، فقد تم تخصيصه لمناقشة مفهوم الحكومة الإلكترونية بشكل أشمل، مع التركيز على المناظير الحكومية الثلاثة للحكومة الإلكترونية، والعناصر الخمسة للتحويل الناجح إلى حكومة إلكترونية فاعلة. كما يستعرض الفصل أبرز الاستراتيجيات التي من شأنها إنجاح الحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى استعراض مجموعة المهارات المطلوبة لتفعيل الحكومة الإلكترونية، ثم الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية. ويخصص الكاتب الفصل الثالث من الكتاب كمدخل تطبيقي للحكومة الإلكترونية، كما يقدم هذا الفصل تجارب رائدة على أرض الواقع في عدد مختلف من الدول النامية ككوريا الجنوبية والهند، إذ يتعرف الحكومة الإلكترونية كأهم أداة تحارب الفساد جزئياً، وذلك عن طريق تقليل «الاستنساابية» وبالتالي الحد من الفرص السانحة للأعمال «الاعتباطية». ويجد الكاتب أن من أهم الطرق المثلى للتوصل إلى حكومات إلكترونية تعمل بأقصى طاقاتها المنتجة هو أن يتم وضع خطط تمهيدية استرشادية أولاً، تعمل على

